

Distr.: General
23 April 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢٧-٢ تموز/يوليه ٢٠١٢

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدّم من البعثة المسيحية للمكفوفين، وهي منظمة غير حكومية
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

180612 150612 12-30776X (A)



البيان

البعثة المسيحية للمكفوفين هي منظمة دولية معنية بالإعاقة والتنمية وتعمل من أجل تحسين نوعية حياة الأشخاص المعوقين في غالبية المجتمعات المحرومة في العالم.

والغرض من هذا البيان هو إبراز أنه يجب أن تكون المبادرات المتعلقة بزيادة الطاقة الإنتاجية وبالعمالة والعمل الكريم شاملة للأشخاص المعوقين وأن تزيد قدراتهم إذا كان لهذه المبادرات أن تكون متسمة بالفعالية في القضاء على الفقر وتشجيع النمو الاقتصادي المتسم بالاستدامة والمساواة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وعدد المعوقين في العالم يزيد عن بليون شخص ونسبة من يعيشون منهم في البلدان النامية تزيد عن ٨٠ في المائة. ويتعرض الأشخاص المعوقون للفقر على نحو غير متناسب، ونسبة أفقر فقراء العالم المصابين بالإعاقة تزيد عن ٢٠ في المائة.

ويوجد ارتباط قوي بين الإعاقة والفقر من خلال عوامل عديدة أبرزها بالنسبة للجزء الرفيع المستوى التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن الأشخاص المعوقين يُحرَمون في أحيان كثيرة من التعليم، والتدريب المهني والتوظيف، والمشاركة في أنشطة الأسواق، والحصول على القروض. وهذا يحدث لأن المجتمعات توصم بالإعاقة في كثير من الأحيان، و/أو لا تدرك أن الأشخاص المعوقين لديهم قدرات عديدة، و/أو تأخذ في الاعتبار أن الخدمات العامة، مثل المدارس أو أماكن العمل، لا يمكن للأشخاص المعوقين أن يدخلوها.

وهذا الاستبعاد للأشخاص المعوقين من الأنشطة المتعلقة بسبل العيش وتنمية القدرة الإنتاجية يعوق القضاء على الفقر، وكذلك النمو الاقتصادي المتسم بالاستدامة والمساواة، على عددٍ من المستويات:

- زيادة احتمال تعرض الأشخاص المعوقين وأسرهم للفقر. وحتى إذا جرى تعيين أشخاص معوقين فإنهم يحصلون عادة على أجور أقل من الأجور التي يحصل عليها الأشخاص غير المعوقين. والنساء المعوقات أيضاً تحصلن عادة على أجور أقل من الأجور التي يحصل عليها الرجال المعوقون؛

- تتضرر أسر أيضاً عندما يكون مفهوم الدعم الذي يقدمه مجتمع فقير إلى الأشخاص المعوقين أنه يجب على الأقارب (غالباً النساء والبنات) أن يتوقفوا عن الذهاب إلى المدارس أو ممارسة أعمال يدفع عنها أجر وذلك من أجل تقديم الرعاية إلى أعضاء الأسرة المعوقين؛

- تُحرّم المجتمعات المحلية من الإسهامات التي يمكن أن يقدمها أشخاص معوّقون إذا شاركوا بقوة في أنشطة اقتصادية. وعلى المستوى الدولي، يُقدّر أن نسبة من الناتج القومي الإجمالي تتراوح بين ٥,٣٦ في المائة و ٦,٩٧ في المائة تُفقد سنوياً بسبب استبعاد الأشخاص المعوّقين ومن يقدمون الرعاية إليهم من ممارسة الأعمال. وهذا يعوق النمو الاقتصادي للمجتمعات المحلية ويُخل بالمبادرات الإنمائية؛
- المجتمعات المحلية التي تستبعد الأشخاص المعوّقين هي أيضاً مجتمعات غير مستدامة. والمجتمعات المحلية التي تضع عمليات لضمان إدماج الأشخاص المعوّقين في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية تتسم بمزيد من الاستدامة والمساواة ذلك بالنظر إلى أنها تحدّ بدرجة كبيرة من عدد أعضائها غير القادرين على تلبية حاجاتهم؛
- والمنظمة والجهات الشريكة لها توصي بقوة الجزء الرفيع المستوى لعام ٢٠١٢ بما يلي:
- (أ) ينبغي أن يتناول أي إعلان وزاري الأهمية الخاصة لإدماج الأشخاص المعوّقين في جميع المبادرات التي تهدف إلى القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي؛
- (ب) ينبغي أن يشكل المجلس قوة عمل خاصة لوضع ومراقبة مبادرات جديدة من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية والعمالة والعمل الكريم للأشخاص المعوّقين في البلدان النامية؛
- (ج) ينبغي أن تتضمن الأهداف والالتزامات المتعلقة بالعمالة التي يحددها المجلس أهدافاً ومؤشرات محدّدة بالنسبة لإدماج الأشخاص المعوّقين في العمالة والعمل الكريم.